# PRESS CLIPPING SHEET

| | |
|---|---|
| **PUBLICATION:** | **Al Tahrir** |
| **DATE:** | **21-March-2015** |
| **COUNTRY:** | **Egypt** |
| **CIRCULATION:** | **120,000** |
| **TITLE :** | **Will the Petroleum Sector List its Companies on the Stock Market?** |
| **PAGE:** | **08** |
| **ARTICLE TYPE:** | **General Industry News** |
| **REPORTER:** | **Staff Report** |

# PRESS CLIPPING SHEET

## هل تطرح «البترول» شركاتها فى البورصة؟

شريف إسماعيل

مشكلات كثيرة يعانى منها قطاع البترول المصرى، يأتى على رأسها عجزه عن توفير التزاماته، خصوصًا من المنتجات البترولية التى تحتاجها السوق المحلية، بسبب زيادة الاستهلاك بصورة كبيرة وغير مسبوقة، خصوصًا قطاع الكهرباء، وللإنصاف فإن هذه المشكلات ليست مسؤولية القائمين على رأس القطاع فى الوقت الحالى، فهى مشكلات متعاقبة من عهود سابقة، كان قبلها قطاع البترول الذى يكسب ويدعم قطاعات أخرى فى الدولة، والفترة الأخيرة شهد اقتراض القطاع من البنوك إما لسداد جزء من مديونية الشركاء الأجانب وإما لإتمام عمليات استيراد بعض المنتجات من الخارج، حيث شهدت الفترة الماضية دخول القطاع فى استيراد منتجات كان يصدرها من قبل وبسعر بخس يقل عن الأسعار العالمية فى هذا التوقيت، وهى الغاز الطبيعى، حيث قامت الوزارة متمثلة فى الشركة القابضة للغازات بتوقيع عدد من العقود لاستيراد الغاز لتلبية احتياجات السوق، خصوصًا مع قرب فصل الصيف، كل هذا زاد من التزامات قطاع البترول، وزاد من قيمة فاتورة الاستيراد، خصوصًا أن القطاع يستورد كميات من البوتاجاز والسولار والمازوت تصل إلى ٥٠٪ من حجم الاستهلاك، وفى حدود ٢٥٪ من البنزين، فى الوقت التى يعانى فيه القطاع من عجز شديد فى الموارد، وكذلك عدم استطاعة وزارة المالية تدبير الموارد المالية اللازمة من العملة الصعبة قيمة الشحنات التى يتم استيرادها من الخارج، وهو ما تسبب فى حالة من الارتباك داخل الوزارة جعلت المسؤولين عنها يعلنون أنهم يدرسون فى الوقت الحالى طرح ١٠ شركات فى البورصة، وهى طريقة بيع «عفش البيت» لحل جزء من المشكلة، وهى حلول مؤقتة لا تقضى على المشكلة الحقيقية، وأول الحلول الحقيقية البحث عن بدائل جديد للطاقة غير استهلاك ٩٥٪ من الإنتاج واستخدامه كمحروقات، مع تنشيط عمليات البحث والاستكشاف وحفر آبار جديدة لزيادة الإنتاج من الزيت الخام والغاز الطبيعى. وإعلان البترول طرح عدد من الشركات فى البورصة ظهر بعدها أن الطرح سيبدأ بشركات الشرق الأوسط لتكرير البترول «ميدور» و«موبكو»، وبدأ العاملون فى مثل هذه الشركات تداول الأخبار كل بطريقته، ومنهم من يفرح لاعتقاده أن طرحها فى البورصة قد يؤدى إلى زيادة المرتبات، ومنهم من يحزن خوفًا فى أن يتسبب ذلك فى حرمانهم من بعض المزايا التى كانوا يحصلون عليها، وشركة «ميدور» بالتحديد، والتى كلفت الدولة مليارات الدولارات، وتقوم بتكرير كميات كبيرة من احتياجات السوق، كيف تفكر الدولة فى طرحها؟ وهل كانت تنوى من البداية ذلك حيث تركتها داخل المنطقة الحرة وما زالت تتعامل معها بأسعار المنطقة الحرة رغم أنها شركة قطاع عام ومملوكة لهيئة البترول بالكامل؟ وإذا كانت الهيئة تنوى بيعها فلماذا اشترتها من حسين سالم والشريك الإسرائيلى فى صفقة كسب فيها حسين سالم ١٠ مليارات دولار؟ وهل لو تم البيع ستعوض الهيئة هذه الخسائر أم أنها ستعلن أن أصولها تقادمت وأصبحت أسعارها أقل من التى سيتم البيع بها؟ ثم هل تبيع الهيئة الأصول من أجل شراء منتجات يتم حرقها أم لأن وزارة المالية تفرض تدبير الاعتمادات اللازمة؟ ولماذا لا تبحث الهيئة عن طرق أخرى لتوفير التزاماتها غير بيع الأصول، منها البحث عن الأموال الضائعة منها فى الشركة المتحدة لمشتقات الغاز والتى دخلت فيها «إينى» الإيطالية و«البترول» البريطانية دون بحث واستكشاف وتحصل على الغاز من شركة «بترويل»؟ ولماذا لا تأخذ حقوقها فى الشركة الفرعونية للغاز؟ ولماذا لا تبحث الهيئة فى الأصول التى تم تحويلها إلى خردة وقيمتها تتجاوز مليارات الدولارات؟

**الوزارة تحل مشكلة عجز الموارد بطريقة «بيع عفش الشقة»**